

قانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩

الحسن هاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٩/١٩٤٨ قسم ١٠ (وزارة الصحة العمومية) فرع ١ (الديوان العام والصحة العامة) باب ٣ أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ٣٣,٠٠٠ جنيه (ثلاثة وثلاثون ألف جنيه) لشراء الأرض اللازمة لإقامة مستشفى خيري لمعالجة السيدات الفقيرات وبناتهن بحى جابلين بالقاهرة.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الأول.

مادة ٢ - على وزيرى الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نصم بان يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ٩ شوال سنة ١٣٦٨ (٤ أغسطس سنة ١٩٤٩)

هاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الصحة العمومية رئيس مجلس الوزراء
حسين ههسى هجيب أمكندر حسين ههرى

قانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٤٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩

الحسن هاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ قسم ١٠ (وزارة الصحة العمومية) فرع ٥ (المجالس البلدية والقروية) باب ٢ (مصرفات عامة) اعتماد إضافي قدره ٣٥٠٠ جنيه (ثلاثة آلاف وخمسة مائة جنيه) لتسوية التجاوز في الباب المذكور.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور النسخ نصه

مادة ٢ - على وزيرى الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نصم بان يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ٩ شوال سنة ١٣٦٨ (٤ أغسطس سنة ١٩٤٩)

هاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الصحة العمومية رئيس مجلس الوزراء
حسين ههسى هجيب أمكندر حسين ههرى

قانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٩

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩

الحسن هاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٤٨-١٩٤٩ قسم ١٢ (وزارة الأشغال العمومية) فرع ٣ (مصنع المباتى الأميرية) باب ١ (ماهيات وأجر وصرفات) اعتماد إضافي قدره ٢١٠٠ جنيه (ألفان ومائة جنيه) لتسوية التجاوز في هذا الباب.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفور الباب الثانى من ميزانية المصلحة المذكورة.

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

نصم بان يعم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ٩ شوال سنة ١٣٦٨ (٤ أغسطس سنة ١٩٤٩)

هاروق

بإمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المالية وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء
حسين ههسى ههتان محرم حسين ههرى